في تقرير الهيئة الوزارية أمام اللجنة الدائمة:

الدكتور مجور: اعتماد 35 برنامجاتنمويا بكلفة 4 مليارات دولار

أكد الدكتور علي محمد مجور رئيس حكومة تصريف الأعمال أن المعطيات الماثلة أمامنا وما يدور في الساحة اليمنية يحتم على القوى الوطنية الالتفاف حول قيادتها السياسية والتاريخية للعمل على إعادة القراءة الفاحصة للرؤى والمبادرات الأخيرة لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وقال الدكتور مجور في تقرير قدمه إلى الدورة الرابعة للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام بصنعاء أمس :إن مبادرات رئيس الجمهورية الهادفة الى إعادة البناء والتغيير مبادرات وطنية موجهة للشعب وليس لأحزاب بعينها، وشملت كافة متطلبات وأدوات التغيير والتطوير، وهو ما يتطلب الحوار الجاد والمسئول لإعادة صياغتها من قبل كافة القوى السياسية كخارطة طريق لتحقيق طموحات وتطلعات الشباب وبقية أفراد المجتمع على حدٍ سواء. . نص البيان:

< فخامة الأخ علي عبدالله صالح-

رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام

الاخ عبدربه منصور هادي

-نائب رئيس الجمهورية -النائب الاول لرئيس المؤتمر الشعبي العام- الأمين العام

الاخوة والأخوات أعضاء اللجنة العامة

الاخوة والاخوات اعضاء اللجنة الدائمة

الحضور الكرام جميعاً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أقدم بين أيديكم تقريراً بأهم الانجازات التي عملت الحكومة على تحقيقها خلال المرحلة الماضية.. مستهدية بالتوجيهات السديدة لقائد هذا الوطن فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح، وفي اطار التوجهات والسياسات العامة للدولة التي ارتبطت على الدوام بأولويات الوطن وآمال وتطلعات شعبنا اليمني العظيم.

وإذ تنعقد هذه الدورة الرابعة للجنة الدائمة في ظل تطورات محلية بالغة الأهمية وفي ظل تصعيد غير مسبوق لكل أشكال الممارسات الفوضوية التي ألقت بتأثيراتها القاتمة على أمن الوطن واستقراره وعلى السكينة العامة للمواطنين.. فإن ما نشهده اليوم من بعض أطراف العمل السياسي في البلاد هو شكل من أشكال التنصل عن المسئولية الوطنية من خلال لجوئها الى بدائل تتعارض مع ما تتطلبه مرحلة حاسمة ومصيرية كالتي نمر بها اليوم.. حيث يتعين على جميع الأطراف إعمال العقل والمنطق واستنهاض أدوار العقلاء وأهل الحكمة والمسئولية في هذا الوطن.

إن الشارع حيث ما يصبح ساحة للحسم يتوافر خيار بالغ الخطورة خصوصاً وان الجميع يعلم ان هذا الشارع يتوفر على ارادات متضادة، يصبح من الواجب والمحتم معها أن يبحث أهل الحل والعقد على حلول تتمتع بالاستدامة، وتفتح المجال واسعاً أمام الجميع لكي يساهم في صياغة مستقبل أفضل لهذا الوطن..

فخامة الأخ الرئيس

الحاضرون جميعاً..

إنني اليوم أقف أمامكم متحدثاً باسم حكومة تصريف أعمال.. وهي واحدة من الاجراءات التي عبرت، وتعبر عن صدق نوايا قيادتنا السياسية الحكيمة.. وحرصها الكبير على اقتراح حلول تحقق الاجماع الوطني.. وتدلل كذلك على غياب أية نوايا لاحتكار السلطة.

ولقد كانت خطوة.. أعقبت دعوات فخامته للأخوة في معارضة اللقاء المشترك من أجل تشكيل حكومة ذات طيف وطني واسع.. حكومة وفاق وطني.. تنهض بمسئولية المرحلة الانتقالية.. التي اقترحها فخامته في مبادراته..

لقد عملت الحكومة خلال الفترة الماضية ما بوسعها لتنفيذ برنامجها الذي التزمت به أمام البرلمان.. وكذا حزمة الاصلاحات الوطنية والتي تطال جوانب مهمة.. في المجالات الاقتصادية والمالية والادارية والحكم الرشيد.. كما سيتضح من خلال التقرير الموجز الموجود بين أيديكم..

> **الاحتجاجات التي تسببت فيها المعارضة أثرت سلباً على أداء الحكومة وبرنامج عملها**

على أنه لا يجب أن نغفل التأثيرات السلبية التي أحدثتها موجة الاحتجاجات الأخيرة التي تسببت فيها أحزاب في المعارضة -وما زالت- على أداء الحكومة وعلى برنامج العمل التي شرعت في تنفيذه.. والذي كان قد نجح في خلق تأييد غير مسبوق من شركاء التنمية من الأشقاء والاصدقاء.

هذه الموجة التي تعتبر امتداداً للتصعيد المستمر الذي دأبت عليه بعض القوى السياسية منذ أكثر من ثلاث سنوات.. وأملنا وثقتنا كبيرة في ان يتجاوز وطننا وشعبنا هذا المنعطف الحاد الذي نمر به في ظل قيادته الوطنية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. الذي استطاع بحنكته السياسية أن يَعبر بسفينة الوطن الى شواطئ الأمان، وأن يتجاوز ومعه الشرفاء من أبناء اليمن الكثير من المحن، التي شهدها الوطن اليمني خلال الفترات الماضية.. والتي لا تقل في خطورتها عن الأزمة الراهنة التي تستهدف حاضر ومستقبل الوطن والأمة اليمنية الواحدة.

وبالانتقال الى البرامج والخطوات التنفيذية التي انتهجتها الحكومة للتعامل مع مخرجات التحديات الطارئة التي واجهتها بلادنا خلال العام الماضي ٢٠١٠م.. والتي من أبرزها استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية.. اضافة الى ما خلفته فتنة التمرد في بعض مديريات صعدة وحرف سفيان.. وكذلك الحراك وعمليات الارهاب القاعدي.. فإن مواجهة مشكلة النازحين وايوائهم واعادة الاعمار في صعدة، والتصدي لعمليات التخريب والإرهاب في عدد من مديريات المحافظات الجنوبية، التي مازالت مستمرة حتى اللحظة.. قد تصدرت مهام الحكومة خلال عام ٢٠١٠م.. الى جانب الانتهاء من وضع الخطة التنفيذية للتطوير الاقتصادي.. والاستمرار في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني.. وحفز النمو في إطار الأولويات العشر للحكومة.. وإنجاز الدراسات الفنية والاقتصادية لعدد منها.. وإعادة مراجعة البعض الآخر.. ووضع المؤشرات والدراسات التمهيدية لها.. حيث شكل إقرار الأولويات ووضعها موضع التنفيذ المزمن والمُقنن في اطار الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر «٢٠١١-٢٠١٥م» واعتماد البرامج والمشروعات التنموية المحققة لأهدافٍ تلك الأولويات البالغ عددها «٣٥» برنامجاً ومشروعاً والمقرة من قبل الحكومة بتكلفة تقديرية بلغت حوالي «٤» مليارات دولار.. واعتبارها من المكونات الأساسية للبرنامج الاستثماري العام للخطة الخمسية الرابعة وأحد ملفات دعم التنمية.. على طاولة شركاء التنمية من المانحين الأشقاء والأصدقاء.. وواكب ذلك اقرار حزمة من الاجراءات التي عززت من قدرة بلادنا على استيعاب القروض والمساعدات الخارجية المتاحة وتخصيص أكبر قدر ممكن منها.. وتوجيهها لمساندة المسيرة التنموية والبنى التحتية الحيوية على نحو أمثل.. لما من شأنه تأكيد الدور المؤثر لتلك المخصصات في خدمة عجلة التنمية في الجمهورية اليمنية.

واتبعت الحكومة العديد من السياسات المالية والنقدية.. للحد من التضخم والتخفيف من حدة الارتفاعات المتزايدة للأسعار العالمية للسلع، وترشيد الإنفاق للتحكم قدر الامكان بمعدل عجز الموازنة ومحاصرته في الحدود الآمنة.. في ظل تدهور مؤشرات الطرف الآخر من المعادلة المتمثلة في انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية خلال العام الماضي وتدني كمية الانتاج السنوي وانخفاض الايرادات الذاتية.. وغيرها من العوامل الأخرى.

مشاريع استراتيجية

وإن من أبرز المشاريع التنموية ذات الطابع الاستراتيجي التي تم انجازها خلال العام الماضي.. البرامج والمشروعات المنفذة في قطاع الكهرباء.. المتمثلة في التوسع في انتاج الطاقة الكهربائية بإدخال محطة مأرب الغازية الأولى حيز التشغيل.. وتحقيق خفض ملموس في انقطاع التيار الكهربائي في العواصم والمدن الرئيسية.. والبدء بتنفيذ الاجراءات الفنية لإنشاء محطة مأرب «٢» الغازية.. اضافة الى المشاريع الكهربائية في الأرياف.هذا في الوقت الذي أولت فيه الحكومة- وبوحي من التوجيهات الرئاسية- جل اهتمامها لوضع الحلول الدائمة لمشكلة المياه على المستوى الوطني في اطار برنامج الأولويات العشر للحكومة ولا سيما في محافظات صنعاء وتعز وإب.. وذلك من خلال تحلية مياه البحر.. وتعظيم الاهتمام بمشاريع حصاد المياه وترشيد استخدامها.. وتشجيع المزارعين على الانتقال الى أساليب الري الحديث.

> **الأزمة الراهنة تستهدف حاضر ومستقبل الوطن والأمة اليمنية الواحدة**

رافق ذلك.. التوسع في مشاريع الطرق الداخلية والرئيسية التي تشكل عصب التنمية وتطور المجتمعات.. وكذا تعزيز التنمية البشرية.. ومواصلة مشاريع المبنى المدرسي للتعليم الأساسي والثانوي.. واستكمال بناء وتجهيز معاهد التعليم المهني.. وبناء كليات المجتمع.. والاهتمام بمنشآت الخدمات الصحية من المستشفيات المركزية والريفية والوحدات الصحية ومراكز الرعاية الأولية.

زيادة حالات الضمان الاجتماعي

وعلى مستوى الحماية الاجتماعية، التي ارتفعت معدلات احتياجاتها كنتاج للتحديات الاقتصادية التي تواجه بلادنا.. بذلت الحكومة جهوداً حثيثة لزيادة عدد حالات الضمان الاجتماعي.. وتنويع قاعدة فرص العمل والانتاج قدر الامكان والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وتوجيه السياسات الكفيلة بتمكين المرأة في كافة ميادين الحياة.. عدا عن دعم وتشجيع تعليم الفتيات.. وخصوصاً في المناطق الريفية.

وفي مجال البنية التشريعية والتنظيمية وتحديث الادارة الحكومية، لم تألُ الحكومة جهداً في مؤازرة هذا الجانب بمتطلبات التنمية.. من خلال تعديل وتحديث عدد من القوانين واللوائح والنظم المتصلة بالقطاعات الانتاجية والخدمية وتوفير مقومات البيئة الاستثمارية الجاذبة.. مع الاستمرار في برنامج اعادة هيكلة عدد من الأجهزة الحكومية، ودعم ترسيخ نظام السلطة المحلية.

فخامة الأخ الرئيس..

الحضور الأعزاء..

ونحن نتحدث عن معطيات العام الماضي.. لايفوتنا أن ننوه الى النجاح المميز واللافت الذي حققته الجمهورية اليمنية في تنظيم وإدارة فعاليات بطولة خليجي ٢٠ في عدن.. والتي أسكتت كافة الأصوات التي راهنت على عدم قدرة بلادنا على اقامة تلك البطولة.. حيث استطاع أبناء شعبنا اليمني بالتلاحم مع قيادته السياسية.. تقديم أنموذج وطني خالص على قدرة وإرادة الشعوب في تحقيق النجاح لأوطانها.. وفرضت على كافة المستويات تقديم الدعم والمساندة المعنوية واحترام إرادتها.

وهو النجاح الذي اقترن بالفعل التنموي المتجسد في مشاريع البنية التحتية التي تم تهيئتها لفعاليات هذه البطولة، والتي ساهمت بشكل كبير في تعزيز النهضة التنموية التي شهدتها محافظة عدن بوجه خاص ومحافظتا أبين ولحج بوجه عام..

الأخ الرئيس..

الأخوة أعضاء اللجنة الدائمة..

إن المعطيات أمامنا اليوم.. وما يدور في الساحة اليمنية يحتم على القوى الوطنية الالتفاف حول قيادتها السياسية التاريخية.. للعمل على إعادة القراءة الفاحصة للرؤى والمبادرات الأخيرة لفخامة رئيس الجمهورية الهادفة الى إعادة البناء والتغيير.. باعتبارها مبادرات وطنية موجهة للشعب وليس لأحزاب بعينها.. وشملت كافة متطلبات وأدوات التغيير والتطوير.. وهو ما يتطلب الحوار الجاد والمسئول لإعادة صياغتها من قبل كافة القوى السياسية.. كخارطة طريق لتحقيق طموحات وتطلعات الشباب وبقية أفراد المجتمع على حدٍ سواء.

في الختام اسمحوا لي يا فخامة الأخ الرئيس.. أن أتقدم إليكم بفائق التقدير والإجلال لشخصكم الكريم.. على ما أوليتموه من رعاية ودعم لحكومتنا.. والذي كان له شديد الأثر في تحقيق تلك الإنجازات التي تمت في ظل أجواء استثنائية.. وتحديات متعددة وغير مسبوقة على مستوى كافة الحكومات السابقة..وفق الله الجميع لما فيه خير اليمن وعزته وأمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

من انجازات الحكومة:

- ترشيد الانفاق للتحكم بمعدل عجز الموازنة
- إدخال محطة مأرب الغازية إلى حيز التشغيل
- زيادة عدد حالات الضمان الاجتماعي
- تنويع فرص العمل والإنتاج
- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة
- تحديث وتعديل العديد من القوانين المتصلة بالقطاعات الإنتاجية
- توفير مقومات البيئة الاستثمارية الجاذبة
- إعادة هيكلة عدد من الأجهزة الحكومية
- دعم وترسيخ نظام السلطة المحلية
- الانتهاء من وضع الخطة التنفيذية للتطوير الاقتصادي
- إقرار حزمة من الإجراءات لاستيعاب القروض والمساعدات
- تخفيف حدة الارتفاعات المتزايدة للاسعار العالمية

لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب

مؤتمريو الضالع: على المشترك استغلال تسامح الرئيس والعودة للحوار

جدد أبناء محافظة الضالع وقيادة المؤتمر بالمديريات العهد والوفاء لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، بأن يظلوا أوفياء محافظين على مكاسب وإنجازات الوطن العظيمة. وقالوا في بيان لهم إن إذكاء روح المناطقية من قبل من يزعمون الوصول الى كرسي الحكم من أحزاب اللقاء المشترك على حساب أبناء الوطن ودماء الأوفياء مرفوضة جملة وتفصيلاً .. مؤكدين وقوفهم الى جانب الشرعية الدستورية نصاً وروحاً .. مؤيدين المسيرة الجماهيرية الحاشدة التي شهدتها العاصمة صنعاء في «جمعة التسامح» والتي تعد استفتاءً شعبياً على القيادة الشرعية، رافضين في الوقت ذاته الخروج على الديمقراطية والحوار ودعوات التخريب والفتنة لأحزاب اللقاء المشترك وحلفائهم .. داعين للعودة الى جادة الصواب والعقل وتحكيم المنطق الذي يجنب الوطن مزالق الصراعات الدموية والتصفيات الجسدية.

لبوزة يفضح تلفيقات وأكاذيب المشترك

عبر الدكتور قاسم محمد لبوزة- رئيس فرع المؤتمر بمحافظة لحج وكيل المحافظة- عن استيائه للجوء أبواق المشترك ومن يساندها إلى الافتراء على الناس واختلاق الاخبار الكاذبة والمضللة .. وقال لبوزة إن ما تناقلته بعض الوسائل حول استقالته هو كذب وافتراء.. وانه سيظل مؤتمرياً خالصاً ومخلصاً حتى الممات. وأضاف: أن وكيل المحافظة المقصود هو عادل المسعودي الذي لم يتبع في استقالته الأسس التنظيمية المتبعة في تلك الحالات. موضحاً أن المسعودي كان رئيس فرع المؤتمر في السابق وحالياً يرأسه بمديرية ردفان الأخ عارف هيثم العسيري.

أبناء قبيلة خارف: مصطفون مع الشرعية مهما كانت العواصف

أكد أبناء قبيلة خارف وذيبين- محافظة عمران- اصطفافهم الى جانب الشرعية الدستورية والحفاظ عليها وإلى جانب خيارات الشعب الديمقراطية وحرياتهم.. مجددين في بيان لهم الولاء والعهد لولي أمر الوطن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. وأنهم سيظلون على نهج مناضليهم وشهدائهم من أبناء القبيلة مهما بلغت العواصف والأعاصير وأنهم ثابتين ثبوت الجبال الراسخة مع فخامة رئيس الجمهورية للحفاظ على تاريخ القبيلة المشرف ومواقف ابنائها الوطنية.

مؤكدين أنهم لن يسمحوا لأحد بأن يدنس تاريخهم وإرثهم الحضاري في الحفاظ على أمن واستقرار يمن الوحدة والمجد والشموخ.